



## HABITAT III ISSUE PAPERS

### 2 – MIGRATION AND REFUGEES IN URBAN AREAS

*(Arabic)*

New York, 31 May 2015





## ورقة مسائل حول الهجرة واللاجئين في المناطق الحضرية

### الكلمات الدالة

المهاجرون، اللاجئون<sup>1</sup>، الأشخاص النازحون داخليا، القدرة على مجابهة الكوارث، المساواة، التمييز، التهميش، كراهية الأجانب، الحصول على السكن اللائق، سبل العيش والخدمات الأساسية.

### المفاهيم الرئيسية

يتمثل الغرض من الورقة الحالية في التوعية بالكيفية التي يمكن من خلالها للتخطيط الشامل للتوسع الحضري السريع، والهجرة والنزوح - من خلال تحسين حقوق المهاجرين واللاجئين وحمايتهم، والحصول على الخدمات المناسبة، والفرص والفضاء، والأنظمة التي تخلق بيئة مواتية - زيادة مهارات المهاجرين واللاجئين ومواردهم وإبداعهم التي تحفز التنمية المستدامة.

كما تقدم الأركان المركزية لجدول الأعمال الحضري الجديد، الذي يوفر الإرشادات بشأن قضايا مثل التخطيط والتصميم الحضري والأطر القانونية اللازمة لتحقيق نتائج إيجابية للتوسع الحضري، الفرصة للاستجابة لاحتياجات المهاجرين والنازحين واللاجئين في المناطق الحضرية. ووفقا لذلك، يناقش قسم ملخص المسألة من الورقة الحالية الأطر القانونية والسياسية الوطنية التمكينية اللازمة لمعالجة نقاط الضعف والمظالم التي تواجه أولئك السكان؛ والحاجة إلى إدماج اهتمامات الهجرة في التخطيط الإنمائي؛ وسبل المضي قدما في جسر الهوة بين الاهتمامات الإنسانية والتنمية.

### الحقائق والأرقام الرئيسية

أكثر من مليار شخص هم من المهاجرين، منهم ما يقرب من 250 مليوناً خارج بلدانهم. وجميعهم انتقلوا بحثا عن الفرص، والكثير انتقل بحثا عن الأمان من الصراع والاضطهاد والكوارث. تحدث حوالي 37% من الهجرة الدولية بين البلدان النامية، وانتقل نحو 40% من المهاجرين الدوليين إلى بلد مجاور ضمن مناطقهم الأصلية.

تنتقل الغالبية العظمى من المهاجرين والنازحين إلى المناطق الحضرية.<sup>2</sup> والآن جميع الدول تقريبا هي في الوقت نفسه بلدان أصل وعبور ومقصد، ولدى غالبية الدول التزامات قانونية دولية لحماية اللاجئين. ويعتقد أن نحو 60% من إجمالي الـ 14.4 مليون لاجئ<sup>3</sup> و80% من الـ 38 مليون شخص نازح داخليا<sup>4</sup> يعيشون في مناطق حضرية كنتيجة للصراعات وغيرها من الدوافع.

تستمر حركات الهجرة المختلطة في النمو من حيث الحجم والتعقيد. فأولئك الذين يفرون من الصراعات والاضطهاد يجدون أنفسهم في ظروف خطيرة، وتزداد صعوبة تمييز أولئك الذين لديهم حق مشروع في الحماية الدولية أو غيره من الاحتياجات الحقيقية للحماية كنتيجة للدوافع المتنوعة والمركبة للتنقل، بينما من الممكن أن يتغير الوضع القانوني أيضا أثناء الرحلة.

ارتفعت نسبة اللاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية من العدد الإجمالي للاجئين بنسبة 8% في السنوات الثلاث الماضية. بالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن 45% من اللاجئين يعيشون في أوضاع اللجوء الممتد لفترات طويلة.<sup>5</sup> وبالنسبة للأشخاص النازحين داخليا، كان ثمة أشخاص يعيشون في النزوح لمدة عشر سنوات أو أكثر في 90% تقريبا من البلدان والأقاليم الـ 60 التي رصدها مركز رصد النزوح الداخلي في العام 2014.<sup>6</sup>

1 تعرف اتفاقية العام 1951 المتعلقة بأوضاع اللاجئين اللاجئ بأنه الشخص الذي "نظرا لخوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية محددة أو آرائه السياسية، يكون خارج موطنه [موطنها] الأصلي\* وغير قادر على أو، بسبب ذلك الخوف، غير راغب في أن يستفيد [تستفيد] من حماية ذلك الموطن" (المادة 1(2)).

2 التقرير العالمي للهجرة للمنظمة الدولية للهجرة (2015، سيصدر قريبا).

3 لا يشمل عدد اللاجئين المشار إليه في الفقرة الحالية الـ 1.5 مليون لاجئ المسجلين لدى الأوتروا.

4 يشمل الرقم الكلي لمركز رصد النزوح الداخلي مجرد تقدير للنازحين الذين يعيشون خارج المخيمات (بما في ذلك النزوح في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء).

5 تعريف: لا يقل عن 000,52 شخصا كانوا قد نزحوا لمدة خمس سنوات.

6 لم تركز النظرة العالمية العامة لمركز رصد النزوح الداخلي على اغتصاب الأراضي ولم تنظر إلا إلى عمليات الإخلاء بوصفها سببا للنزوح الثانوي.

## ملخص المسألة

غالبا ما تفتقر بلدان المقصد إلى الإطار القانوني والسياسي الوطني التمكيني (الذي يسمح بحرية الحركة والحق في العمل، على سبيل المثال) وفقا لالتزاماتها الدولية. إذ يضطر الكثير من المهاجرين واللاجئين بموجب القانون أو في ظل الظروف إلى العيش في مناطق سكنية منفصلة ومعرضة للمخاطر وسيئة الصيانة. وأولئك الذين ليس لديهم وثائق قانونية هم عرضة لسوء المعاملة والاستغلال والاعتقال والاحتجاز ومقيدون في تحركهم ويواجهون صعوبات شديدة في الحصول على العدالة وسبل العيش والسكن اللائق والخدمات مثل الصحة والتعليم. وحتى من دون الحواجز القانونية، في كثير من الأحيان يتصافر نقص المعلومات والإجراءات البيروقراطية والحواجز اللغوية والأنظمة لتصبح على المهاجرين واللاجئين الحصول على تلك الحقوق والخدمات والفرص، وبالتالي المساهمة في التنمية المستدامة للمدن المضيفة.

في كثير من الأحيان، تؤثر القيود القانونية والتمييز الاجتماعي والاقتصادي والعنصري سلبا على قدرة المهاجرين والأشخاص النازحين داخليا واللاجئين على الحصول على الفرص الاقتصادية. ولذلك يجب على إدارة المدن العمل مع الشركاء بمن فيهم الأطراف المعنية بضمان الحصول على الأدوات اللازمة لتعزيز سبل العيش. ويجب أن يتم ذلك بطريقة تدعم الاقتصاد المحلي وتبني الروابط معه.

يسهم المهاجرون واللاجئون في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات المضيفة لهم، رغم أنهم كثيرا ما ينظر إليهم بوصفهم أعباء وليس كإسهام بشري. وتؤكد الدراسات أن الهجرة تنشط أسواق العمل وتولد طلبا جديدا على السلع والخدمات، وفي الوقت نفسه تسهم أيضا في الابتكار الذي يحفز المراكز الحضرية. 7 إذ يمكن للمهاجرين واللاجئين أن يصبحوا لاعبين أساسيين في تنمية المدن والنمو والقدرة على مجابهة الكوارث والاستدامة بوصفهم جسورا للتواصل بين المدن الأصل والمقصد، بحيث تكون المهارات والموارد بمثابة تجار عابرين للحدود الوطنية وشركاء تجاريين وأهل خير ومستثمرين.

ثمة اهتمام دولي متزايد بالتوسع الحضري والاستراتيجيات المحلية للتنمية المستدامة. وقد عكس إطار سينداي حاجة أكثر إلحاحا للعمل التعبوي لمنع تطور مخاطر جديدة والحد من آثار المخاطر وتسريع عملية التعافي بعد الكوارث. فقد أدركت الدول أن السكان المتقنين، إذا تمت إدارتهم بطريقة حسنة، يسهمون في قدرة المجتمعات المحلية والمجتمعات على مجابهة الكوارث ويمكن لمعارفهم ومهاراتهم وقدراتهم أن تكون مفيدة في تصميم خطط الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها.

غالبا ما يتم حجب المهاجرين واللاجئين، ولاسيما أولئك الذين هم في وضع غير نظامي، وذلك بسبب وضعهم القانوني والحواجز اللغوية والتمييز والقيود المفروضة على فرص المشاركة في المجتمع. فأعدادهم الحقيقية ليست إلا عبارة عن تقديرات، الأمر الذي يؤدي إلى استبعادهم في السياسات وعمليات صنع القرار.

يوفر إدماج الاهتمامات المتعلقة بالهجرة في حلول تخطيط التنمية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية استجابات مستدامة لحالات النزوح الضخمة والممتدة لفترات طويلة، مما يعزز الفوائد للنازحين وكذلك للمجتمعات المضيفة لهم. وتوفر البيانات الحضرية إمكانية زيادة فرص التكامل الاقتصادي واعتماد المهاجرين واللاجئين على أنفسهم، ومن الممكن أن توفر الإدماج المحلي كبديل للعودة.

يقوم عدد متزايد من المدن بإدماج السياسات الخاصة بالهجرة في مبادرات التخطيط والتنمية الحضريين. وعلى الرغم من ذلك، تواجه المدن عقبات كبيرة بدءا من نقص في الموارد والقدرات إلى التنسيق الكفء والفعال مع إدارة السلطات المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة للاستفادة من تلك الإمكانيات.

من دون التخطيط للهجرة والنزوح، ستفتقر الخطط الحضرية للمدن للمقاربات العملية اللازمة للتصدي للتحديات التي تواجهها البلديات. ففي الكثير من مدن المقصد، شجع النموذج العام للتوسع الحضري في السنوات الأربعين الماضية على الفصل على حساب الإدماج. وفي الوقت الذي تنمو فيه المدن بسبب الهجرة، يتعين عليها أيضا التخطيط بطريقة تدعم "تخطيط الأماكن العامة" لجميع سكان المدينة، بمن فيهم المهاجرين واللاجئين والأشخاص النازحين داخليا. 8 إذ يشمل تخطيط التوسع الحضري التخطيط المكاني وكذلك التنظيمي وذلك لإزالة العقبات القانونية والعملية التي تمنع المشاركة الكاملة للمهاجرين واللاجئين في الاقتصاد والنظام في المناطق الحضرية.

7 مناقشات سياسة الهجرة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيار / مايو 2014.

8 ثوير، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (2015، سيصدر قريبا).



لا تشارك البلديات إلى حد كبير في عمليات رسم السياسات الخاصة بالهجرة ولها اتصال قليل بالمؤسسات التي يمكن أن تدعمها بالخبرات المطلوبة. ولكن إدراج قضايا الهجرة والنزوح في التخطيط والتنمية الحضريين سوف يساعد على جعل المدن قادرة على الاستجابة للتحديات المادية والاجتماعية الاقتصادية التي تشكل جزءا متزايدا في القرن الواحد والعشرين.

تقع على عاتق الدول مسؤولية حماية جميع الأفراد على أراضيها وينبغي أن تعمل على إيجاد حلول دائمة. ولكن، في الحالات التي تشتمل على تدفقات ضخمة للسكان المتنقلين، غالبا ما تكون الدول في حاجة أكبر للدعم والوفاء بتلك المسؤولية.

غالبا ما تتم معالجة الشواغل الإنسانية والتنموية بطريقة منفصلة و "منعزلة" تماما. إذ ثمة علاقة واضحة بين حالات الطوارئ والإصلاح والتنمية، وتمثل الهجرة والنزوح عنصرين متصلين ورئيسيين لكل ذلك. ويدرك المجتمع الدولي أن المساعدة الطارئة ينبغي أن تقدم بطرق تدعم التنمية على المدى الطويل، وذلك لضمان الانتقال السلس من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الإصلاح. وفي الوقت نفسه، يعد النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ضروريان لمنع الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ والتأهب والتصدي لها. إذ يؤدي إدماج الشواغل الخاصة بالهجرة واللجوء في خطط الاستعداد للكوارث والاستجابة لها إلى خلق صلة لا غنى عنها بين المساعدة الإنسانية والتنمية.

### الدوافع الرئيسية للعمل

يوفر جدول الأعمال الحضري الجديد فرصة للاستجابة لاحتياجات السكان المتنقلين في المناطق الحضرية من خلال اعتماد نموذج شامل للتوسع الحضري يأخذ في الحسبان تحركات السكان، ويعزز حقوق جميع الناس ويحميها وفي الوقت نفسه يبنّي على قدراتهم، ويستجيب للاهتمامات الإنسانية والتنموية من خلال التعاون.

### التخطيط لتحركات السكان

يعد التخطيط والإدارة الفعالة للهجرة والنزوح أمرين بالغين الأهمية لتعزيز مدن منتجة وشاملة اجتماعيا وقادرة على مجابهة الكوارث ومستدامة: يجب أن تدخل سياسات التنمية الحضرية فهما مناسبا على أساس المناطق لأنماط المحتملة للهجرة والنزوح والاستيطان، والتعرض للأخطار المحلية وعوامل الضعف.

يمثل التخطيط والتأهب لحالات الطوارئ في المناطق الحضرية أمرا ضروريا في ذلك الصدد، بما في ذلك تقييم الأطر القانونية والسياسية الوطنية وقدرة المجتمعات المحلية والاقتصاد والبنية التحتية والهياكل الإدارية ونظم تقديم الخدمات والإسكان والأراضي وغيرها من الموارد لاستيعاب السكان الوافدين حديثا.

كما يمثل بناء قدرات الجهات المحلية الفاعلة على جمع بيانات موثوقة ومصنفة بهدف تحديد تحديات الحماية، بما في ذلك التمييز، للاستفادة منها في التخطيط والتنمية الحضريين أمرا حيويا. إذ تتطلب معرفة أماكن تواجد المهاجرين واللاجئين ومن هم وتسليط الضوء على المشاكل "الخفية" مقاربات مبتكرة للتوعية من أجل التسجيل ورصد التوثيق والحماية، والدعم، والخدمات.

ينبغي للتخطيط الحضري من أجل الحد من مخاطر الكوارث الإعداد لأي تأثير سلبي محتمل للهجرة والنزوح الوافدين إلى المناطق الحضرية ولاسيما المناطق المعرضة للخطر أو تلك المحدودة أصلا من حيث السكن اللائق والمياه وخدمات الصرف الصحي.

يعد توثيق استخدام الممارسات الجيدة وتشجيعه أمرا بالغ الأهمية لنموذج التوسع الحضري الشامل. فعند المضي قدما، يجب علينا إيجاد الوسائل لتحقيق التعلم وضمان أن يقوم جدول الأعمال الحضري الجديد بإعادة بتوليد الأفكار والممارسات الجيدة الجديدة والمبتكرة. فعلى سبيل المثال، ينبغي على المنظمات الإنسانية والإنمائية والجامعات وغيرها من الشركاء مواصلة القيام بالأبحاث حول أثر المهاجرين واللاجئين على الاقتصادات المحلية.

في حالات النزوح، ينبغي السعي نحو بدائل للمخيمات، كلما كان ذلك ممكنا. وينبغي دعم السلطات الوطنية والمحلية لدى استقبال النازحين في المناطق الحضرية، وإدراك نقاط الضعف للنازحين ومساهماتهم، وفي الوقت نفسه أخذ القدرة الاستيعابية للأحياء والمدن المضيفة في الحسبان.



## تعزيز المشاركة والتمكين

يتعين لجدول الأعمال الحضري الجديد في جميع الأحوال تبني استراتيجيات للتمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للناس. في كثير من الأحيان، لا يحسب حساب المهاجرين واللاجئين والأشخاص النازحين داخليا في التنمية الحضرية، مما يؤدي إلى تنمية للمدن تزيد في التهميش والتمييز ضد أولئك الذين هم في أمس الحاجة للحماية:

ينبغي على السلطات المحلية وغيرها من الجهات الفاعلة ضمان المشاركة الحرة والنشطة والفعالة للمهاجرين واللاجئين والأشخاص النازحين داخليا في عمليات صنع السياسات الحضرية والتنمية الحضرية والمكانية. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تدرج تلك المجموعات في خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، مثل خطط توفير الإسكان العام أو الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنصرية وكرهية الأجانب. كما تعد حرية التعبير والاجتماع والحق في الحصول على المعلومات والتشاور والمشاركة في عمليات صنع القرار والحق في التصويت - على سبيل المثال لا الحصر - أمورا بالغة الأهمية للتنمية الحضرية المستدامة والشاملة.

يولي نهج حقوق الإنسان في التوسع الحضري اهتماما خاصا لاحتياجات جميع المهاجرين والسكان المتنقلين، بمن فيهم اللاجئين وضحايا تجارة البشر والأشخاص النازحين داخليا والقاصرين غير المصحوبين، على سبيل المثال في سياق تقديم الخدمات الصحية والتعليم والسكن. ينبغي ألا ينظر إلى المهاجرين واللاجئين والأشخاص النازحين داخليا بوصفهم متلقين للمساعدات والصدقات، بل بوصفهم أصحاب حقوق ومساهمين وشركاء في تنمية المدن. فبإمكان المهاجرين واللاجئين، إن تم تمكينهم بصورة مناسبة، إعطاء دفعة قوية للاقتصادات المحلية من خلال المساعدة في خلق فرص العمل وتحفيز النمو. ولذلك يتعين على السلطات المحلية والجهات المحلية الفاعلة الاستفادة وتحقيق أقصى قدر ممكن من المهارات والإنتاجية والخبرات التي يأتي بها المهاجرون والسكان النازحون إلى المجتمعات المضيفة لهم.

يشكل التمييز عقبة كأداء للمهاجرين واللاجئين تمنعهم من تحقيق كامل إمكانات التنمية لديهم. ولذلك ينبغي لجدول الأعمال الحضري الجديد معالجة الموقف العدائي في بعض الأحيان للكثير من الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية تجاه المهاجرين والفقراء في المناطق الحضرية والقطاع غير النظامي، وخصوصا خلال أوقات الصعوبات الاقتصادية. فعالبا ما يتعزز الافتقار لممارسات الإدماج من خلال الممارسات التمييزية، الرسمية والفعلية على حد سواء.

## بناء الشراكات القوية

تتطلب الاستفادة من الإمكانيات الإيجابية للمهاجرين واللاجئين، وفي الوقت نفسه معالجة آثار تحركات السكان، تعزيز الشراكات بين الجهات العالمية والوطنية والمحلية الفاعلة، والجهات الإنسانية والإنمائية الفاعلة، والمهاجرين واللاجئين أنفسهم: ينبغي أن تكون مسؤوليتنا الجماعية الرئيسة مزيدا من الكفاءة والفعالية من خلال صلة وثيقة للتنسيق بين التدخلات الإنسانية والتخطيط الأوسع نطاقا للتنمية لجعل سبل العيش المستدامة في الأحياء المتضررة من النزوح حقيقة واقعة. فيجب علينا أن نتجنب الهياكل الموازية للمهاجرين واللاجئين، وأن نبني على ما هو موجود على أرض الواقع وندعمه. ويتطلب ذلك التنسيق الفعال للشراكات الخلاقة والإستراتيجية بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات المجتمعية والشركاء في المجال الإنساني والتنمية.

## البرامج والمشاريع

الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان هي عبارة عن خبراء مستقلين يتمتعون بالولاية لإصدار التقارير وتقديم المشورة بشأن حقوق الإنسان من منظور موضوعي، بما في ذلك:

### المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخليا

<http://www.ohchr.org/EN/Issues/IDPersons/Pages/IDPersonsIndex.aspx>

(أنظر آخر تقرير للجمعية العامة كان حول الحلول المستدامة للأشخاص النازحين داخليا في المناطق الحضرية، A/69/295. [http://ap.ohchr.org/documents/dpage\\_e.aspx?si=A/69/295](http://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/69/295)

### المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين

<http://www.ohchr.org/EN/Issues/Migration/SRMigrants/Pages/SRMigrantsIndex.aspx>

**الفريق العالمي المعني بالهجرة (GMG)** هو فريق مشترك بين الوكالات يجمع رؤساء الوكالات لتعزيز التطبيق الأوسع نطاقا لكافة المواثيق والأعراف الدولية والإقليمية ذات الصلة المتعلقة بالهجرة، وتشجيع اعتماد نهج أكثر انسجاما وشاملا ومنسقا على نحو أفضل لمسألة الهجرة الدولية. للفريق العالمي المعني بالهجرة اهتمام خاص بتحسين الفعالية العامة لأعضائه وغيرهم من أصحاب المصلحة في الاستفادة من الفرص المتاحة والاستجابة للتحديات التي تفرضها الهجرة الدولية.





**المنتدى العالمي للهجرة والتنمية (GFMD)** هو عملية تطوعية غير رسمية وغير ملزمة وتقودها الحكومة ومفتوحة لجميع الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة لتعزيز التفاهم والتعاون بشأن علاقة الدعم المتبادل بين الهجرة والتنمية ولتعزيز النتائج العملية وعملية المنحى.

**فريق العمل للاجئين في المناطق الحضرية:** فريق العمل للاجئين في المناطق الحضرية الذي تأسس في العام 2012 هو عبارة عن شبكة من مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز المشاركة والتعاون في المناطق الحضرية، بما في ذلك سلسلة الندوات عبر الإنترنت لفريق العمل للاجئين في المناطق الحضرية، وتعزيز التعلم من خلال برنامج التعلم للاجئين في المناطق الحضرية (URLP) والإقبال على الممارسات الجيدة في المناطق الحضرية من خلال الموقع الإلكتروني [www.urbangoodpractices.org](http://www.urbangoodpractices.org)، الذي يعد موردا غنيا يقدم مئات الممارسات الجيدة من المناطق الحضرية والأدوات والإرشادات.

**مؤتمر المنظمة الدولية للهجرة (IOM) حول المهاجرين والمدن (CMC)** سيعقد في 26 و 27 تشرين الأول / أكتوبر 2015 في جنيف في إطار عمل الحوار الدولي بشأن الهجرة (IDM) للمنظمة الدولية للهجرة، وهو المحفل الرئيس للمنظمة من أجل الحوار حول سياسة الهجرة. ويهدف المؤتمر إلى تزويد رؤساء البلديات والسلطات المحلية بالفرصة ليكون لهم صوت في إدارة الهجرة وبالتالي فإنه سيتم جمعهم حول طاولة واحدة مع السلطات الوطنية لمناقشة، لأول مرة في منتدى للسياسة الدولية (الحوار الدولي بشأن الهجرة)، مسألة إدارة التنقل على المستوى المحلي وتعزيز خطاب الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين ودمجهم في المجتمعات المحلية والمجتمعات التي يعيشون فيها.

**المنتدى الثاني لرؤساء البلديات حول التنقل والهجرة والتنمية** سيعقد في كيتو في الإكوادور في 10 و 11 تشرين الثاني / نوفمبر 2015 - وهو عبارة عن مبادرة تقودها المدن، يجتمع فيها رؤساء البلديات من جميع أنحاء العالم لوضع الاستراتيجيات بشأن العمل بصورة جماعية، ومواصلة المشاركة السياسية وكسب الدعم لسياساتهم ونشاطاتهم المتعلقة بتعزيز التنمية الاقتصادية وحماية حقوق الإنسان في سياق التنوع والتوسع الحضري والتنقل البشري. وسيركز منتدى كيتو على قيادة المدن في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتعلقة بالهجرة في إطار العمل الجديد لأهداف التنمية المستدامة. ويتم دعم المنتدى السنوي لرؤساء البلديات من جانب معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومشروع البنك الدولي للشراكة العالمية للمعرفة حول الهجرة والتنمية (KNOMAD)، ومبادرة الهجرة والتنمية المشتركة، بالإضافة إلى الشركاء الدوليين والإقليميين والمحليين الآخرين.

سياسة حماية اللاجئين والحلول الممكنة في المناطق الحضرية<sup>9</sup>: هي سياسة صدرت في العام 2009، وتهدف إلى ضمان الاعتراف بالمدن بوصفها أماكن مشروعة لإقامة اللاجئين وممارسة الحقوق التي يستحقونها.

**سياسة مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين بشأن بدائل المخيمات<sup>10</sup>:** هي سياسة صدرت في تموز/ يوليو 2014، وتهدف إلى تعزيز مبادئ سياسات اللاجئين في المناطق الحضرية وتسعى إلى الابتعاد عن الاستجابة التشغيلية التقليدية القائمة على المخيمات وخلق فرص للاجئين للعيش بصورة قانونية وبسلام وعلى نحو مستقل في المجتمعات المحلية مع القدرة على تحمل المسؤولية عن حياتهم وأسرهم. وتشجع السياسة على الأساليب التشغيلية المستدامة التي تعتمد على موارد اللاجئين وقدراتهم وتعزز أوجه التآزر مع أنظمة التنمية الوطنية والمحلية والبنية التحتية وتقديم الخدمات.

**التقرير العالمي للهجرة 2015 المهاجرون والمدن:** الشراكات الجديدة لإدارة التنقل سوف تقوم بدراسة الديناميات المعقدة بين المهاجرين والمدن والشركات الجديدة التي يجري تشكيلها على المستوى المحلي بين المهاجرين والحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف إدارة المدن التي تتميز بكثرة الحركة والتنوع. وستعرض مختلف المبادرات المحلية بهدف خلق بيئات شاملة للمهاجرين وتقديم خيارات سياسية عملية لخلق «هيكل فرص» لتحقيق أقصى قدر ممكن من فوائد الهجرة إلى المدن.

**مبادرة المهاجرين في البلدان التي تعاني من الأزمات (MICIC)** هي جهد تقوده الدولة بهدف تحسين قدرة الدول وغيرها من الجهات المعنية على الاستعداد والاستجابة لاحتياجات المهاجرين الذين يجدون أنفسهم في بلدان تعيش أزمات حادة، سواء أُنشئت نتيجة للصراع كان ذلك أم للكوارث الطبيعية، بما في ذلك حماية كرامتهم والتخفيف من المعاناة. وتهدف المبادرة من خلال عملية مشاورات واسعة وشاملة إلى إنتاج

9 وهي متاحة على الرابط التالي: <http://www.refworld.org/docid/4ab8e7f72.html>.

10 وهي متاحة على الرابط التالي: <http://www.refworld.org/pdfid/5423ded84.pdf>.



مجموعة من الإرشادات والمبادئ التي تحدد أدوار مختلف أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم إزاء المهاجرين في البلدان التي تعاني من الأزمات وتجميع الممارسات الجيدة في الاستعداد للآثار طويلة الأمد لمثل تلك الحالات والاستجابة لها ومعالجتها.

**تحالف الحلول** يسعى إلى تعزيز انتقال الأشخاص النازحين بعيدا عن التبعية نحو مزيد من القدرة على التكيف والاعتماد على الذات والتنمية وتمكينه. إذ يسعى التحالف من خلال جدول أعمال السياسات، بما في ذلك جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد 5102 وعملية الاتفاق الجديد، إلى الاعتراف بالنزوح بوصفه تحديا للتنمية، فضلا عن كونه مسألة إنسانية ومسألة حماية وإلى ضمان أن تشكل مجموعة متنوعة ومتنامية من الشركاء شبكة حيوية وتعظيم أثر الجهود الفردية استنادا إلى مبادئ التحالف وأهدافه.

تم إعداد أوراق المسائل لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية من جانب فريق عمل الأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية، وهو فرقة عمل تتألف من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة معا من أجل بلورة جدول الأعمال الجديد للمناطق الحضرية. تمت الصياغة النهائية لأوراق المسائل خلال ورشة الكتابة التي عقدها فريق عمل الأمم المتحدة في نيويورك من 26 إلى 29 أيار/مايو 2015.

تمت قيادة ورقة المسائل الحالية بالتشارك من جانب مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للهجرة بمساهمات من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) في الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).